

محضر الجلسة رقم 731

التاريخ: الثلاثاء 09 ذو الحجة 1431 (16 نونبر 2010)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

التوقيت: أربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الواحدة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصين التشريعيين التاليين:

- مشروع قانون رقم 44.10 يتعلق بصفة القطب المالي للدار

البيضاء، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 59.09 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية لتنمية

الأنشطة اللوجيستية.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

نخص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 44.10 يتعلق بصفة القطب المالي للدار

البيضاء، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

2- مشروع قانون رقم 59.09 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية لتنمية

الأنشطة اللوجيستية.

نستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم

44.10 يتعلق بصفة القطب المالي للدار البيضاء، المحال علينا من مجلس

النواب.

الكلمة للحكومة الموقرة، السيد الوزير المحترم.

السيد صلاح الدين مزور، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر لمجلسكم الموقر للدعم المستمر الذي

تولونه للمبادرات الحكومية الرامية إلى تطوير وتعزيز الإطار القانوني المنظم

لسوق الرساميل.

وقبل أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر المقترحات التي يتضمنها

مشروع القانون المعروض على أنظاركم، والمتعلق بصفة القطب المالي للدار

البيضاء، أود أن أشيد بالنقاش البناء الذي عرفته مقترحات مشروع هذا القانون من طرف لجنة المالية الموقرة رغم ضغوط الوقت، وأريد أن أشيد بالتجاوب الإيجابي للجنة مع هذا المشروع، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على الاهتمام الذي يحظى به النظام القانوني المؤطر لسوق الرساميل من طرف أعضاء اللجنة المحترمة.

كما تعلمون، عرف السوق المالي الوطني مجموعة من الإصلاحات، مكنته من لعب دور هام في مجال تعبئة الادخار وتوفير خدمات تمويل متنوعة لفائدة الفاعلين الاقتصاديين بالشكل الذي يدعم مجهود الاستثمار ويجعل القطاع المالي يتماشى مع أحسن المعايير الدولية.

وكنكريس لمستوى التطور الذي عرفه سوقنا المالي، تبين أنه من المناسب أن يلعب هذا القطاع دورا محوريا على المستوى الإقليمي، معززا بذلك تمركزه وإشعاعه كقطب مالي ذو بعد إقليمي ودولي، وكذا مكانة المغرب كوجهة إقليمية لتدفق الاستثمارات، خاصة الأجنبية منها، وتعزيز افتتاح بلدنا واندماجه في الاقتصاد العالمي.

ويأتي في هذا السياق إحداث القطب المالي للدار البيضاء كمنطقة مالية دولية ووضع مشروع قانون مؤطر لها، ويمكن تلخيص أهم مقترحات مشروع هذا القانون في العناصر الأساسية التالية:

1- إحداث القطب المالي للدار البيضاء كمنطقة مالية، يحدد محيطها بنص تنظيمي؛

2- التنصيص على أن صفة القطب المالي للدار البيضاء تمنح للمقاولات المالية وغير المالية المعنية من طرف لجنة تترأسها الإدارة باقتراح من الهيئة المالية المغربية، وهي المؤسسة التي تم إنشاؤها لتدبير هذا الملف؛

3- التمييز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات التي يمكنها أن تستفيد من

الصفة السالفة الذكر، وهي كالتالي:

• المقاولات المالية التي تعمل في القطاع البنكي والتأمين وكذا

شركات تدبير الأصول؛

• مقدمي الخدمات المهنية الذين يمارسون ويديرون الأنشطة، لاسيما الأنشطة المتعلقة بالمنطقة الحرة المالية والخدمات المعلوماتية وكذا الخدمات المالية المتخصصة؛

• المقاولات التي تعمل بوصفها مقلدات أو دولية، والتي تقوم بتأمين محممة مراقبة وتنسيق أنشطة الخدمات في بلد أو مجموعة من البلدان الأجنبية.

4- منح بعض الامتيازات الضريبية للمؤسسات المستفيدة من صفة القطب المالي للدار البيضاء وكذا لأجرائها؛

5- التزام المقاولات المستفيدة من صفة القطب المالي للدار البيضاء

بأن تتخذ من المنطقة المالية مقرا لها داخل أجل تحدده اللجنة المذكورة أعلاه، وقبل انتهاء هذا الأجل يمكن لهذه المقاولات أن تزاوّل نشاطها فوق مجموع تراب عمالة الدار البيضاء.

أن الاقتصاد المعولم بقدر ما يمكنه التخلي عن الاقتصاد الحقيقي، اقتصاد الإنتاج، بقدر ما بات واضحاً على أن المالية والخدمات تحتل فيه مركزاً صلباً، وتشكل فيه أسباب النجاح والتميز على الآخر.

فقد باشر المغرب منذ 96 تشييد سوق مالية ممتثلة في بورصة الدار البيضاء وطور منظومته التشريعية بمجموعة نصوص قانونية، أطرت مجال العمل في السوق المالية والآليات المعتمدة بها.

وحيث أن هناك رهانا هاما مرتبطا بفرص تاريخية بالنسبة للمغرب فيما يتعلق باستقطاب رؤوس الأموال والادخار، فإنه كان من الطبيعي أن تكون طموحات المغرب وسعيه الجاد كذلك على قدر أهمية هذا الرهان، ولأجل ذلك نرى أن هذا النص الذي بين أيدينا ما جاء إلا ليعطي الإشارة وطنيا وإقليميا ودوليا على أن مغرب اليوم ليس مغرب المؤهلات الاقتصادية فحسب، وإنما أصبح قادرا على لعب دور الفاعل الجهوي والدولي في المنظومة المالية العالمية، وقادرا كذلك على تحقيق كل الشروط والوسائل العملية والقانونية والمؤسسية وحتى الاعتبارية لجلب الادخار والاستثمار، وفوق هذا كله يعطي فرصا حقيقية للربح والنمو للشغل.

فنحن اليوم نريد أن نسجل أن المغرب ماض قدما على درب تحقيق إستراتيجية متكاملة في الجانب الاقتصادي، تتحقق فيها كل المستويات المحققة للتنمية والضامنة لاستمرارها، هذه التنمية التي تتأكد يوما عن يوم بفضل المبادرات الطلائعية كمبادرة التنمية البشرية، وكذا ورش الجهوية الموسعة وغيرها من الأوراش الكبرى التي يعرفها المغرب على عهد مولانا صاحب الجلالة نصره الله وأيده.

بقي فقط، ولكي نختم هذه المداخلة، أن نقول أن هذا النص خطوة هامة وإضافية في المجال الاقتصادي عموما ومجال المالية والخدمات بصفة خاصة، غير أنه لا بد أن نحت الحكومة على ضرورة توفرها على آليات رقابة وتقييم في مجال المعاملات المالية حرصا على سلامة الاقتصاد المالي وتحسينا للفاعلين الخواص والمؤسستين، وكلنا يعلم أن دروس الأزمات المالية موجودة ومتراكمة، ويجب أن تكون حاضرة ببالنا في كل وقت وحين.

لكل هذه الاعتبارات، فإننا سنصوت بالإيجاب على هذا النص. وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا الأستاذ الهاشي، الكلمة الآن لأحد مستشاري فرق المعارضة، الأستاذة.

المستشارة السيدة فريدة النعمي:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

هذه هي المحاور الأساسية التي كهمها هذا المشروع، مشروع استراتيجي بالنسبة لبلادنا، ومشروع كيدخل كذلك في استقطاب التمويلات والاستثمارات الأجنبية، مرتبطة بعد استراتيجي مغربي يهم القارة الإفريقية، قارة المستقبل، القارة التي يجب على بلادنا في إطار العلاقات السياسية والروحية والتاريخية التي تجمعنا بهذه القارة، وبعد الخطوات الناجحة لمجموعة من الاستثمارات الموفقة على المستوى الإفريقي، ندخل مجالاً استراتيجياً جديداً، وهذا المشروع مرتبط بهذا البعد الاستراتيجي، ونعرف مدى أهميته في تموقع بلادنا على المستوى المالي وعلى المستوى الخدماتي. شكرا على انتباهكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

الكلمة الآن لمقرر لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية لتقديم تقرير اللجنة أو الرئيس... إذن وزع.

أفتح الآن باب المناقشة، وقد تم الاتفاق بالأمس على أن نعطي 10 دقائق للأغلبية، 10 للمعارضة و5 للفيدرالية، إذن الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين عن فرق الأغلبية، الأستاذ الهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الرئيس،

يشرفني أن أتناول الكلمة في موضوع مشروع قانون رقم 44.10 المتعلق بصفة القطب المالي للدار البيضاء، وقد يكون من الطبيعي أن نستحضر في هذا الصدد صيرورة افتتاح الاقتصاد الوطني، بحيث ومنذ سبعينيات القرن الماضي، وبشكل أكثر وضوحاً منذ ثمانينياته انخرط المغرب في دينامية متعددة التوجهات، عنوانها العريض: "اقتصاد منفتح".

هذا التوجه الاستراتيجي والاستشرافي للمستقبل، على حد سواء، بدأ تنزيهه فعليا من خلال انخراط المغرب في تكتلات اقتصادية وتجارية إقليمية وجهوية، هذا فضلا عن انضمامه لاتفاقيات وهيئات دولية تشرف على التجارة المتعددة الأطراف وغيرها من الجوانب الاقتصادية والمالية.

وبالموازاة مع ذلك، كان لزاما على المغرب أن يباشر إصلاحات كبرى وأن يتبنى ميكانيزمات جديدة وحدثية تمكن نسيجه الاقتصادي الوطني من التأقلم مع الافتتاح والمنافسة المصاحبة له، بل لتجعله قادرا على استثمار المؤهلات والفرص التي تتيحها له السوق الدولية.

كل هذا تم بعد أجيال من الإصلاحات، توالى كآلية لتقويم المسار وتصحيح الاتجاه وفق معطيات دولية شديدة التحول ومفرطة الحساسية، ترمي بظلالها في كل وقت وحين دون سابق إنذار، وبعد هذا كله وحيث

نعتقد في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية أن مشروع القانون الذي بين أيدينا، هو مشروع يستحق منا جميعا أن نصفق له، نصفق له لأنه يأتي نتيجة اختيارات اقتصادية واضحة، نصفق له لأنه يأتي نتيجة إصلاحات قامت بها الحكومات خاصة في العشرية الأخيرة، إصلاحات اقتصادية وإصلاحات مالية،

أيضا هو مشروع قانون يستحقه المغرب، لأن المغرب قام بخطوات إن على مستوى الانفتاح على محيطه الإقليمي أو الجهوي أو الدولي، وكذلك قام بخطوات عملية من خلال اتفاقيات التبادل الحر، من خلال المناطق الحرة ومن خلال علاقاته المالية المنفتحة، وآخرها انفتاحه على السوق الدولية من خلال القرض الأخير، اللي هو أول قرض بصفته يحصلوا المغرب، لأن نتيجة الثقة ديال الأسواق المالية العالمية في بلدنا.

يحتاج أيضا نجاح هذا المشروع إلى مواكبته بإصلاحات أساسية، نعتقد أن القانون الحالي للبورصة يحتاج إلى إعادة النظر، نعتقد كذلك أن السندات التي تتعامل بها إلى هاته اللحظة أيضا يجب أن تكون ملائمة للحاجة الموضوعية التي سيطرحها القطب المالي للدار البيضاء، كذلك مسألة السوق الآجلة أو (le marché à terme) هو كذلك يحتاج إلى نظر.

نجاح المشروع أيضا يحتاج إلى الأجهزة المصاحبة أو المتدخلين الآخرين أن يكونوا في مستوى هذه السوق، وأقول في هذا الباب بأنه على نظامنا البنكي أن يكون منفتحا ومنتجا ومتعاوننا وقادرا على شيء من المغامرة، لأنه من الضروري أن يكون هذا الأمر واضحا حتى نضمن النجاح لهذا المشروع.

كذلك من أسباب حماية المشروع أيضا ضرورة حمايته من السلوكات المضارباتية والاحتكارية التي لا تخدم بلدنا في شيء، نحن بلد يستقطب استثمارات، نحن بلد منفتح، نحن بلد بيني الديمقراطية، وبهذا المشروع نحاول أن نبني اقتصادا قويا، منفتحا على عالم اليوم. شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

نمر الآن إلى التصويت على مواد المشروع، وهي سبعة عشر، وأظن أنها ستكون عملية سلسلة مادام تم التصويت عليه بالإجماع:

المادة الأولى:

الموافقون: = إذن إجماع؛

المادة الثانية: = إجماع؛

ثلاثة: = إجماع؛

أربعة: = إجماع؛

خمس، ستة: = إجماع؛

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لأبسط أمام مجلسنا الموقر موقف فريقنا بخصوص مشروع قانون رقم 44.10 القاضي بإنشاء قطب مالي بالدار البيضاء.

سيدي الرئيس،

في البداية لابد من التذكير أن بادرة من هذا النوع، لا يمكن أن تركز إلا الخيار الذي انخرط فيه المغرب والرامي إلى تدعيم الانفتاح والشفافية في المجال المالي والاستثماري بوجه خاص، ذلك أن هذا النوع من الأقطاب المالية سيساهم بشكل قوي في تعزيز الثقة في المنظومة المالية والآليات الرقابية والتتبع الذي تخضع لها المؤسسات المالية والمصرفية، كما من شأنه أن يشكل عنصر جذب للاستثمارات الأجنبية والوطنية نظرا لما يوفره المغرب منذ فترة طويلة من بنيات وآليات لخدمة هذا الغرض.

لكن، السيد الرئيس، فبقدر ما نؤمن في فريق الأصالة والمعاصرة بجدية وملاحية هذا المشروع الذي جاء مع ذلك متأخرا بعض الشيء عن وقته، بالنظر للدينامية والأوراش التي انخرطت فيها الدولة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، فإننا نسجل مجموعة من الملاحظات التي يجب أخذها بعين الاعتبار لضمان نجاح هذا القطب المالي والتزليل السليم والسلس لمقتضياته.

ونخص بالذكر في هذا الإطار ضرورة مراجعة وتحيين القوانين المتعلقة بالبورصة ومؤسسات الائتمان، وكذا تعزيز كل المقتضيات القانونية المتعلقة بشفافية المعاملات وضمان الحكامة الجيدة، هذا فضلا عن تعزيز ثقافة الاستثمار وإعادة الاعتبار لمنظومتنا القضائية والإدارية باعتبارها الكفيلتين بإضفاء المصدقية والفعالية للمناخ الاستثماري والتنافسي في بلادنا.

سيدي الرئيس،

انطلاقا من موقعنا كمعارضة بناءة ومتفاعلة بشكل إيجابي مع كل المقتضيات والديناميات الواعدة التي تنخرط فيها الدولة المغربية بهدف خلق الثروات وتوفير مناصب الشغل لأبناء هذا الوطن العزيز، فإننا نصوت بالإيجاب لفائدة هذا المشروع، آملين أن تأخذ الحكومة ملاحظتنا بعين الاعتبار.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة، الكلمة الآن لأحد مستشاري الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، تفضل أستاذ.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

سبعة: = إجماع؛

من 8 إلى 17: إجماع.

أعرض الآن مشروع القانون برمته على التصويت: = الإجماع.
إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 44.10 يتعلق
بصفة القطب المالي للدار البيضاء بإجماع الحاضرين.
نشكر السيد الوزير على مساهمته.
ننقل الآن للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 59.09 يتعلق
بإحداث الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستية.
الكلمة الآن للسيد الوزير المحترم، الكلمة للحكومة.

السيد إدريس لشكر، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بداية أتقدم باعترار السيد الوزير المكلف بالتجهيز الذي حالت
ظروف طارئة في حضوره معنا في هذه الجلسة التشريعية.
السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نيابة عن زميلي الأستاذ غلاب أود أن أشير إلى أن وزارة التجهيز
قامت بإنجاز دراسة وافية لتحديد إستراتيجية وطنية مندمجة لتطوير
التنافسية اللوجيستية للمغرب، هذه الدراسة كانت موضوع اتفاقية تمويل
بين الوزارة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد
ترأس التوقيع كما نتذكر جميعا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
يوم 19 ماي 2008.

تم تقديم أهداف ومحتوى هذه الإستراتيجية والتوقيع على عقدة برنامج
بين الدولة والقطاع الخاص الممثل بالاتحاد العام لمقاولات المغرب تحت
الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم 20
أبريل 2010.

ويعد تنفيذ هذه الإستراتيجية، الذي يهم العديد من القطاعات
الاقتصادية، رهانا اقتصاديا وازنا، تطمح الحكومة إلى الرفع من الناتج
الداخلي الخام ب 0,5 نقطة سنويا وذلك خلال العشر سنوات المقبلة.

كما تشكل هذه الإستراتيجية تحديا حقيقيا بالنظر إلى تعدد المتدخلين
واختصاصاتهم المؤسساتية، إدارات، جماعات محلية، فاعلين اقتصاديين،
وإلى أهمية تدبير البرنامج الوطني الطموح الهادف إلى الرفع من تنافسية
القطاع وإلى تطوير المناطق المحصنة للأنشطة اللوجيستية، وتتطلب
مجهودات متواصلة ومكثفة ومتناسقة والقيام بتحكيكات في ميادين مختلفة،
ليست بالضرورة من اختصاصات وزارة التجهيز وحدها.

لذا، وبالنظر إلى الرهانات والانعكاسات الإيجابية المتوقعة من تطبيق
هذه الإستراتيجية، كان لا بد من التفكير في إحداث هيئة جديدة، يناط بها

دور التنسيق على المستوى الوطنية بين مختلف الفاعلين المساهمين في
تحسين التنافسية اللوجيستية والعمل لتحقيق مشاريع محددة مثل تنمية
المناطق اللوجيستية، هذه الهيئة هي الموضوع ديال هاذ مشروع قانون
المسماة الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستية، التي ستشكل النزاع
الأمن للحكومة والأداة الإدارية لتنفيذ الإستراتيجية اللوجيستية بالمغرب.

الوكالة ستتخذ شكل مؤسسة عمومية، ذات شخصية معنوية، تتمتع
بالاستقلال المالي، تعمل تحت وصاية الدولة، وتخضع الوكالة كذلك للمراقبة
المالية للدولة المطبقة على المنشآت العامة وهيئات أخرى طبقا للنصوص
التشريعية الجاري بها العمل.
تتمثل مهامها الرئيسية في:

- إنجاز الدراسات التي تحدد إستراتيجية ومخططات العمل الرامية إلى
تنمية الأنشطة اللوجيستية؛

- إعداد مخطط توجيهي لمناطق الأنشطة اللوجيستية؛

- إعداد الدراسات المتعلقة بتنمية مناطق الأنشطة المذكورة وتشجيع
تنمية هذه المناطق؛

- البحث عن الوعاء العقاري وتحديد بغيه تخصيصه لتنمية المناطق
والأنشطة اللوجيستية؛

- تنفيذ سياسة الحكومة في مجال تشجيع ظهور متعهدين مندجيين في
مجال هذه الأنشطة؛

- المشاركة مع السلطات الحكومية المعنية في وضع مخططات للتكوين
بالنسبة لهذه الأنشطة؛

- السهر على تتبع مستوى فعالية وأداء الخدمات اللوجيستية
وقياسها.

المشروع يتضمن 14 مادة، موزعة على 3 أبواب:

- الباب الأول هو التسمية والغرض والمهام؛

- الباب الثاني هو أجهزة الإدارة والتسيير؛

- الثالث هو التنظيم المالي والمستخدمين.

في النهاية، لا تفوتني الفرصة دون التنويه بالروح البناءة التي سادت
مناقشة مشروع هذا القانون المعروض على أنظاركم داخل لجنة المالية
والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، والاهتمام الملحوظ الذي لقيه
من كافة أعضائها، والتعاون والتسيير الذي لقيه كذلك من طرف رئيسها
التي سهلت مهمة عرض هذا المشروع على جلستنا.

شكرا على استماعكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير المحترم، الكلمة الآن لأحد مستشاري فرق الأغلبية في إطار 10 دقائق في الحد الأقصى.

المستشار السيد فؤاد القادري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على نبينا الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 59.09 والمتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية الأنشطة اللوجيستية والمعروضة على أظنار مجلسنا الموقر.

السيد الرئيس، لاشك أن المشروع الذي أمامنا يشكل إضافة نوعية في مسار التشريع الذي يعرف وتيرة مهمة من طرف الحكومة، وبصورة غير مسبوقة، تؤكد هذه الإضافة وبالملموس الإطار العام الذي وضعته الحكومة للاشتغال وفق رؤية إستراتيجية مندمجة للقطاعات، عوض ما كان سائدا من رؤية قطاعية منفصلة عن بعضها البعض.

وللاستدلال على هذا المنظور، فإن المتعمن في المشروع الذي نحن بصدده سيلاحظ أنه يتميز بالشمولية المندمجة التي تلمس الجوانب المجتمعية الأساسية، اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، في ترابط متكامل بين التأهيل المتوازن لجميع مناطق البلاد بهدف تقوية المؤشرات الاقتصادية ذات المردودية الإيجابية على مختلف مجالات الاستثمار وخلق منافذ مهمة للشغل وتقوية معطى اجتماعي مهم، أكد عليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والمتعلق بدعم حضور وازن للطبقة الوسطى ببلادنا وتطوير البنيات التحتية بمختلف أصنافها، بهدف خلق منظور جديد في مجالات النقل وكل الأنشطة اللوجيستية المرتبطة به.

السيد الرئيس المحترم،

لقد دأبنا في الأغلبية الحكومية على معالجة النصوص المحالة على مجلسنا الموقر وفق مقاربة تروم تعزيز التعاون المثمر مع الحكومة ومع باقي الشركاء السياسيين، مستحضرين تغليب المصلحة الوطنية على ما دون سواها، جاعلين نصب أعيننا الأمانة التي تطوقنا بها توجيهات صاحب الجلالة نصره الله من أجل مغرب أكثر تقدما وأكثر تأثيرا في محيطه الجهوي والإقليمي والولوي.

وعكس ما يمكن أن يتبادر إلى الذهن من أن هذا التدخل قد يبدو خارج السياق، فإننا وكما ذكرت سابقا حينما نتمتع في المشروع وأهدافه ومراميه سنجد أن ما ذكرناه منسجم كل الانسجام مع مضمون مشروع، هدفه تطوير شبكة وطنية مندمجة للمناطق اللوجيستية بالقرب من أهم

أحواض الاستهلاك، وبالقرب من مناطق الإنتاج وأهم نقاط المبادلات التجارية، بالإضافة إلى البنيات التحتية الكبرى للنقل.

السيد الرئيس،

نحن بصدد مشروع هدفه ترشيد وتكثيف الأصناف الرئيسية لرواج البضائع بتفعيل الإجراءات المواكبة لها، مشروع هدفه تنمية الكفاءات من خلال مخطط وطني للتكوين في مهن اللوجيستيك، أطرا وتقنيين وعمال مختصين، مشروع هدفه خلق إطار للحكومة في القطاع، مشروع هدفه تزويد كل جهة أو منطقة ببنية تحتية فاعلة، بما فيها تلك الخاصة بالنقل.

إنه مشروع يواكب خيارات افتتاح الاقتصاد المغربي، خاصة من خلال اتفاقية التبادل الحر واتفاقية الشراكة، ويواكب الإستراتيجيات القطاعية الوطنية المندمجة كمخطط "المغرب الأخضر" والميثاق الصناعي ومخطط الصيد البحري "Halieutis" ومخطط "رواج"، ومخطط الإستراتيجية الطاقة، وغير ذلك من المخططات الوطنية الطموحة.

إنه مشروع سيمكن من تقليص وزن التكاليف اللوجيستية مقارنة مع الناتج الداخلي الخام وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

مشروع من أهدافه الجوهرية عقلنة وتبسيط تدبير رواج البضائع، خاصة تلك المرتبطة بالمواد الاستهلاكية، حياية للقدرة الشرائية عبر التقليل من الوسطاء، والحد من المضاربات في التجارة والتوزيع.

مشروع سيمكن من تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبط بنقل البضائع بنسبة 35%.

إننا، السيد الرئيس المحترم، بتفحصنا للمهام والمسؤوليات المسندة للوكالة الوطنية لتنمية الأنشطة اللوجيستية، سنجد كل الأهداف المتكاملة التي أشرنا إليها، هي المحاور الأساسية المتحكمة في البناء القانوني لمعطيات المشروع بنوع من الدقة والضبط، الشيء الذي يجعلنا نهني السيد الوزير وأطر وزارته على هذا الجهود الهام، الذي ساهمنا جميعا في تقوية مناعته خلال مناقشتنا لمدونة السير، والتي نعتبرها ربحا وطنيا ومكتسبا لتدعيم الترسنة القانونية التي تواكب التحولات والأوراش الكبرى، التي تشرف عليها الحكومة وتشرف على إنجازها وقف توجيهات جلالة الملك حفظه الله.

السيد الرئيس المحترم،

تأسيسا على كل ما سبق، نؤمن ونؤكد أن تصويتنا الإيجابي على هذا المشروع، هو تصويت على قناعتنا بأن المسار الحكومي ملتزم ويحترم تعاقباته مع مؤسستنا المحترمة، ومن خلالها مع الناخبين الذين وضعوا ثقتهم فينا جميعا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة الآن لأحد مستشاري فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد علال عزوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أختي المستشارة،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع القانون رقم 59.09 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستية، هذا المشروع الذي على الرغم من الأهمية الإستراتيجية التي ينطوي عليها، فإننا نرى في فريق الأصالة والمعاصرة على أنه قد جاء متأخرا عن موعده بالنظر لحجم الأوراش والدينامية الخلاقة التي أطلقها صاحب الجلالة في العديد من ربوع المملكة لمواجهة مد العولمة الجارف وتوفير شروط التنمية المستدامة، وكذلك تنمية كل جهات المملكة من الاستفادة من ثمار التنمية.

في استحضار لكل هذه المعطيات، فإن خلق وكالة وطنية لتنمية الأنشطة اللوجيستية لا يمكن أن يكون إلا لبنة قد تنضاف في صرح التوجيهات الكبرى التي يرسمها ويخطوها صاحب الجلالة بثبات لتدعيم سرعة وشفافية المعاملات التجارية وإزالة مظاهر وأسباب الفرق والتهميش الذي تعرفه العديد من المناطق بسبب بعدها عن المدار الحضري.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

انسجاما مع هذه التوجيهات، فإننا نرى أن تمتيع هذه الوكالة وضمان شفافية وجدية مجالات تدخلها وآليات اشتغالها، يبقين هما المحك الحقيقي لقياس مدى فعاليتها وقوتها التنظيمية، خاصة وأنها قد منحت صلاحيات واسعة، سواء من حيث إنجاز الدراسات أو تتبع العقار وكذلك تنفيذ السياسات الحكومية في المجالات اللوجيستية، بل والسهر على تتبع مدى فعالية هذه الإستراتيجية، فضلا عن اقتراح نصوص تشريعية وتنظيمية في هذا الصدد.

كل هذه الأمور، السيد الرئيس، فهي بقدر ما قد تؤمن لهذه الوكالة مستقبلا شروط استغلال جد مريح، فإننا في الوقت نفسه قد نجعل منها قوة ضاربة تصعب مراقبتها أو توجيهها، والأمثلة هنا لا تعوزنا بخصوص العديد من المنشآت والمؤسسات العمومية التي أصبحت من المستحيل مراقبتها أو حتى ضمان حضورها أمام البرلمان لاستفسارها في أمور حيوية ومصيرية تمس العيش اليومي للمواطنين.

فلكل هذه الاعتبارات، السيد الرئيس، وحتى لا ننتع بأننا نحكم النوايا أو نصدر أحكام قيمة جاهزة، فقد أسردنا العديد من الملاحظات والانتقادات البناءة بصدد هذا المشروع، سواء في الجلسة العامة أو داخل اللجن المعنية، وذلك سعيا منا في تنقيح هذا المشروع قانون وضمان الفاعلية وحسن أجرته، على أن تأخذها الحكومة بعين الاعتبار أثناء إعدادها

للمراسم التطبيقية التي نعلم جميعا أنها الميكانيزمات الحقيقية المحركة والمفعلة لأي مشروع قانون.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

إن إثارنا لهذه الملاحظات الاستباقية لمجال وكيفية تدخل هذه الوكالة يقلل من دورها كأداة إستراتيجية واعدة لجلب الاستثمار وخلق الثروات وتوفير المزيد من مناصب الشغل إن شاء الله لشبابنا.

لهذا، فإننا سنعزز تصويتنا الإيجابي داخل اللجنة على هذا المشروع بتصويتنا الإيجابي عليه داخل الجلسة العامة. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

المستشار السيد محمد دعيعة:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارين،

أتناول الكلمة باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية في هذه الجلسة العامة لمناقشة مشروع القانون رقم 59.09 الخاص بإحداث الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستية.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين،

يحتل قطاع النقل والخدمات اللوجيستية مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، نظرا لتوفيره 100 ألف منصب شغل مباشر ومساهمته ب 6% في الناتج الداخلي الخام، منها 3% تخص الشحن والنقل.

وتقاس أهمية هذا القطاع أيضا بتأثيره المباشر على القدرة التنافسية للاقتصاد، سواء على مستوى التصدير أو الاستيراد، حيث تمثل التكلفة اللوجيستية المتكاملة في المغرب 20% من الناتج الداخلي الخام، وهو معدل يتجاوز المعدلات المسجلة في البلدان الناشئة الأخرى مثل البرازيل والمكسيك والصين، حيث تتراوح هذه النسبة ما بين 15 و17%، وبذلك يتوفر المغرب على هامش لكسب فقط إضافية من الناتج الداخلي الخام، ستنتأق من خدمات لوجيستية أكثر كفاءة وفعالية، وتمثل هذه النسبة ما بين 10 و12% بالنسبة للدول المتقدمة في المجال اللوجيستية.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين،

في هذا الإطار، فإن قطاع الخدمات اللوجيستية في المغرب يعرف مجموعة من الاختلالات والإكراهات التي تمنعه من الاستفادة الكاملة من ميزته التنافسية الرئيسية، المتمثلة في موقعه الجغرافي المتميز، وتتمثل أهم هذه العقبات في انعدام وسائل النقل البري للسلع، مما يحول دون تقديم عروض ذات جودة عالية وفي الآجال المحددة، وذلك في ظل غياب فاعلين أكفاء. ويتميز هذا النمط من النقل بعروض مجزأة بشكل كبير، حيث يتشكل مما يقرب 20 ألف فاعل في ميدان النقل، 10% منها فقط شركات منظمة، مما يعيق عملية المراقبة وتطبيق معايير موحدة، وذلك على الرغم من التقدم المحرز منذ تحرير القطاع سنة 2003، والذي أدى إلى انخفاض حصة القطاع غير المنظم من 70% إلى 40%.

فعلى الرغم من الطفرة النوعية التي عرفتها البنية التحتية في السنوات الأخيرة، لازال يعاني النقل المتعدد الأنماط بدوره من بعض التأخر في أعقاب التراجع التدريجي في النقل السككي الذي يعاني من ضعف شبكة الخطوط السككية الحديدية، خاصة على المحاور الهامة كالشمال والجنوب انطلاقاً من الدار البيضاء.

وإلى جانب ارتفاع تكلفة الأراضي وخاصة في الدار البيضاء، يظل عرض الخدمات اللوجيستية ضعيفاً وقليل التنوع في المغرب، كما يظل إحداث الشركات التي تقدم مجموعة متكاملة من الخدمات اللوجيستية هزلياً، أقل من 10 في جميع أنحاء المغرب، حيث أن جلها مقاولات أوروبية، تعمل في كثير من الأحيان مع الشركات المتعددة الجنسيات.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين،

تهدف الإستراتيجية الجديدة إلى تخفيض التكاليف اللوجيستية إلى 15% في أفق عام 2015، مما سينعكس إيجاباً على تكاليف الإنتاج فضلاً عن سعر البيع، وبذلك يستفيد مختلف الفاعلين الاقتصاديين المنتجين والموزعين والمستهلكين من فرص الربح الناتجة عن الإستراتيجية اللوجيستية.

وعلى الصعيد الدولي، ستساعد هذه الأخيرة على تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، كما ستعزز من جاذبية المغرب للاستثمارات الخارجية، ومن المتوقع أيضاً أن تعزز وتيرة النمو الاقتصادي بنحو 3 إلى 5 نقط من الناتج الداخلي الخام بحلول سنة 2015، أي ما يعادل زيادة القيمة المضافة بنحو 15 إلى 20 مليار درهم، أي بنسبة تتراوح ما بين 0,5 و 0,7 نقطة من الناتج الداخلي الخام في السنة.

بالإضافة إلى أهدافها الاقتصادية، تنخرط هذه الإستراتيجية في إطار المقاربة البيئية التي يسعى المغرب إلى نهجها من أجل وضع الأسس الضرورية لتنمية مستدامة، وبالتالي فهي تهدف إلى التقليل بنسبة 35%

من انبعاث ثاني أكسيد الكربون خلال الخمس سنوات المقبلة بفضل خفض حركية البضائع بنسبة تصل إلى 30%.

ويبقى تفعيل هذه الإستراتيجية اللوجيستية الجديدة، يبنى على خمسة محاور رئيسية:

- تطوير شبكة وطنية مندمجة للمناطق اللوجيستية؛

- ترشيد وتجميع تدفقات السلع؛

- تشجيع بروز فاعلين لوجيستيين مندمجين وفعالين؛

- تنمية الكفاءة عبر مخطط وطني للتكوين في الميادين اللوجيستية؛

- وضع إطار لحكمة القطاع واتخاذ التدابير التنظيمية الملائمة.

ورغم أهمية هذا القطاع، إلا أنه يعاني من بعض المعوقات التي تعرقل تطوره، نذكر منها:

- أهمية حصة القطاع غير المهيكل بنسبة 70%؛

- تكون القطاع من 92% من مقاولات تمتلك على الأكثر شاحنتين، و98% من المقاولات فردية؛

- قدم الأسطول الوطني، حيث يبلغ متوسط عمره 13 سنة، ويتعدى عمر 53% من الأسطول 10 سنوات، و34% أكثر من 15 سنة، بينما 22% منه يفوق عمره 20 سنة.

السيد الرئيس،

لقد تعاطينا بشكل إيجابي مع مشروع 59.09، فلذلك ومن أجل تحقيق الأهداف التي أشرنا إليها أعلاه، سنصوت في الفريق الفيدرالي بإيجاب لصالح هذا المشروع.

شكراً السيد الرئيس، شكراً السيدان الوزيران، شكراً السادة المستشارين.

السيد الرئيس:

شكراً.

نمر الآن إلى التصويت على مواد المشروع، 13 مادة: المادة الأولى:

الموافقون: = إجماع؛

الثانية: = إجماع؛

الثالثة: = إجماع؛

الرابعة: = إجماع؛

الخامسة: = إجماع؛

السادسة والسابعة: = إجماع؛

الثامنة والتاسعة، العاشرة، الحادية عشر: = إجماع؛

المادة 12 كما عدلتها اللجنة: = إجماع؛

المادة 13: = إجماع؛

والمادة 14: = إجماع؛

إذن أعرض الآن مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: = إجماع.

إذن وافق مجلسنا الموقر على مشروع رقم 59.09 يتعلق بإحداث
الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستكية بإجماع الحاضرين.
شكرا لكم على انتباهكم، وعيد سعيد.
والسلام عليكم ورحمة الله.